الاصلاح الاداري العثماني

بين النظرية والواقع

الدكتور علاء موسى كاظم نورس
قسم التاريخ ــ كلية الاداب
جامعة بغداد

يتلخص تاريخ الدولة العثمانية في اخر طور لها ، بأنه كان نسيجا من تشابك عمليتي نمو النفوذ الاوربي وحركة الاصلاحات • ذلك ان هذا النفوذ وتدهور نظم الحكم العثماني ، دفعا الدولة الى ان تصلح من شأنها ، وأستمدت أدوات الاصلاح ، ووسائطه من الاساليب العسكرية والادارية الجديدة • وكانت مدة الخمسين سنة تقريبا ابتداء من عشرينات القرن التاسع عشر مدة تغير سريع ، كان يعرف بالتنظيمات او بالتشكيلات الجديدة • وغرض ذلك كله ايجاد جيش حديث عصري وخلق هيكل جديد من الادارة والقوانين المدنية المركزية لعله يوقف التفكك والانحلال في جسم الدولة العثمانية ، ويحول دون تدخل الدول الاوربية في شؤونها ومن ثم يقنعها بصلاحيتها في البقاء •

والحقيقة ان العملية الانحلالية في الدولة العثمانية بدأت منذ القرن السابع عشر فصاعدا . ويرجع ذلك في المحل الاول الى عوامل داخلية أهمها ان السلاطين العثمانيين بعد سليمان القانوني ، كانوا سلسلة من الحكام الضعاف الذين يفتقرون الى دراية لاحتياجات الامبراطورية الجديدة. وقد ضعفت في المركز سلطة السلطان ، وقام صراع بين الفئات المختلفة في البلاط والحكومة . وان تلا ذلك شيء من الانتعاش بتحول السلطة الى حد ما للصدر الاعظم والى كبار الموظفين في الادارات الحكومية ، الا أنه كان تحولا جزئيا واهيا . وكذلك أخذ الفساد يدب في الادارة المركزية والمحلية ، وجرت في بعض الولايات حركات أقليمية تهدف الى اللامركزية كخطوة اولية ترمي الى الاستقلال عن الحكومة المركزية شيئا فشيئا . يضاف الى هذا ، ان عساكر الانكشارية التي كانت فيما مضى تحافظ على النظام أصبحت أشبه بمنظمة سياسية لاتخلو من أخطار أحيانا على كيان الدولة العام[1] .

وفي الوقت الذي كانت اداة الحكم العثماني تصاب بتدهور شديد ، لحقت الدولة العثمانية في المجال الخارجي هزات خطيرة على يد الدول الاوربية التي غدت — بعد معاهدة كارلوفتز ١٦٩٩ — تهدد وحدتها وتماسك أجزائها[2] . ان هذا التبدل في ميزان القوى رافقه نمو في نفوذ اوربا وبدأ السفراء الاوربيون يلعبون دورا في سياسة الدولة في استانبول .

وقد حاول بعض السلاطين انقاذ الدولة العثمانية من الضعف الذي دب فيها ، فبدأت حركات الاصلاح والتجديد في أواسط القرن الثامن عشر ،

---

(١) محمد جميل بيهم ، فلسفة التاريخ العثماني ، بيروت ١٩٢٥ ، ص ٢٨٣—٢٨٩ ، البرت حوراني ، « الاسس العثمانية للشرق الاوسط الحديث » ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، السنة الثانية ، العدد الخامس عشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٥—٢٨ .

(٢) محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ١٨٩٦ ، ص١٤١ .

الا انها صادفت سلسلة طويلة من العراقيل ، ولذلك لم تدخل في طور التأثير المثمر الا في اواسط القرن التاسع عشر[٣] .

كان من الطبيعي ان يتجه الاصلاح أول الامر الى الجيش ، فالحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري ، والجيش هو الذي يحكم الى جانب وظيفته الاصلية في الحرب ، ثم يضاف الى هذا ان الهزائم المتكررة التي نزلت الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر[٤] ، كانت تتطلب الاسراع بأصلاح الجيش قبل غيره من أجهزة الدولة [٥] . وبالفعل جرت محاولات عديدة دؤوبة في هذا المجال حتى تمكن السلطان محمود الثاني من الغاء الانكشارية سنة ١٨٢٦ ، وشرع بأعادة تنظيم القوات المسلحة بكل صرامة ونشاط وفق الاساليب العسكرية الحديثة ، مستعينا بالخبرة الاوربية ، وكذلك اعادة شوكة الحكومة المركزية وسلطتها على الولايات[٦] .

وقد كانت التنظيمات العثمانية التي انبثقت سنة ١٨٣٩ في جميع نواحي الادارة بداية فجر جديد ، حيث شهد عهد السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩ــ١٨٦١م) تشريعات تمثلت بأصدار مرسومين سلطانيين ، الاول في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ــ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ ، وقرىء في حفل رسمي كبير بقصر كلخانة (قصر الورد) ، فعرق المرسوم بهذا الاسم . والثاني صدرفي ١٨ شباط ١٨٥٦ــ١١ جمادي الاخرة ١٢٧٢هـ ، وعرف بأسم « خط التنظيمات الخيرية »[٧] .

---

(٣) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية،بيروت ١٩٦٥،ص٧٢.

(٤) حول الهزات الخطيرة التي لحقت الدولة العثمانية في تلك الفترة على يد الدول الاوربية ، ينظر :

(٥) محمد انيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ــ ١٩١٤) ، القاهرة ، ص ٢١٢ .

(٦)

(٧) فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، الحصري ، المصدر السابق ص ٨٧ .

ان المبادىء الاساسية التي نص عليها خط كلخانة وان لم تكن تتسم بشيء من الافكار الجديدة ، الا انها تعتبر تحولا في المستوى الـذي كانت عليه الادارة والعدالة • فقد وعد السلطان باحتـرام الحقوق الطبيعية للرعايا ، وبأن يكون هناك التزام كامل بالقوانين الشرعية في مجال القضاء «••• فلا يجوز بعد الان أعدام أحد أصلا لا خفيا ولا جليا ولا بطريق التسميم ، قبل ان يصدر الحكم ، وان تنظر دعاوى اصحاب الجرائم علنا»• وان جباية الاموال وتوزيعها تكون بمقتضى احكام الشرع وتلغى اصـول الالتزام[٨] التي وصفها بأنها من « آلات الخراب » •

كذلك جاء في خط كلخانة ، أن التجنيد يجب أن يكون أدنى الى النظام وتحديد مدة الخدمة العسكرية بأربع أو خمس سنين وستشمل من حينها فصاعدا جميع الرعايا العثمانيين • وأشـار الى أن الرشوة هي أحـد أسباب فساد الحكم وسوف يصار الى القضاء عليها بموجب قانون خاص • ووعد السلطان باستمرار الاصلاح في الدولة العثمانية عن طريق أصدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بأمنية الانفس والاموال ، وأعطى العهـد والميثاق باحترام هذه القوانين وعدم مخالفتها • وأصبح لمجلس الاحكام العدليـة ـ الـذي تأسس منـذ ١٨٣٧ ـ صلاحيـة القوانيـن علـى ان يصـدق عليهـا السلطـان ، « ••• وكلمـا يتقـرر قانـون يعرض لطرفنـا الملوكـي لتتويـج عاليـه بخطنا الملوكي حتى يكون دستورا للعمل الى ما شاء الله ، وبما أن هذه

---

(٨) كانت الدولة العثمانية حتى عهد السلطان محمد الفاتح تقوم بجمع الضرائب مباشرة ، غير انها اخذت تتبع فيما بعد نظام الالتزام في الجباية لتامين مورد ثابت وعاجل لها . حيث يقوم هذا النظام على اساس بيع ضرائب مقاطعة واسعة لبعض الموظفين الكبار فيدفع هؤلاء الملتزمون ما هو مقدر عليها للسلطان ثم يتولون هم الجباية . والحقيقة انهم كانوا يجبون اضعاف الضرائب والرسوم المقررة مما ادى الى شكاوى السكان باستمرار، للتفاصيل انظر :

القوانين الشرعية ستوضع لاحياء الدين والدولة والملك والملة فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا الملوكي بعدم وقوع أي حركة مخالفة لها وسنحلف قسما بالله العظيم في حجرة الخرقة الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصير تحليفهم ايضا وعلى هذا فكل من خالف هذه القوانين الشرعية من الوكلاء والعلماء أو غيرهم أيا كان ستجري محاسبته وفق قانون جزاء مختص بذلك بدون رعاية رتبة ولا خاطر »[٩] .

ولتنفيذ القرارات الاصلاحية التي وردت في خط كلخانة ، أصدر السلطان عبدالمجيد مجموعة من القوانين الادارية والتجارية والجنائية وقانون خاص بالمجندين . كما أتخذت ترتيبات مؤسساتية ، حيث تم توسيع مجلس الاحكام العدلية[١٠] ومنح سلطة الرقابة المركزية على التنظيمات ، وانشئت محكمة تجارية ومحاكم مدنية وجنائية مختلطة[١١] .

وفي سنة ١٨٥٦ صدر أعلان جديد ، هو الخط الهمايوني ، الذي عرف ــ كما أشرنا ــ باسم التنظيمات الخيرية . أقر فيه السلطان كافة المبادىء التي وردت في خط كلخانة ، وأهتم بصفة خاصة بمبدأ المساواة القانونية

---

(٩) انظر نص خط كلخانة في :
مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باسم « الدستور » ، ترجمة نوفل افندي نعمةالله نوفل ، مجلدا ، بيروت ١٣٠١ ، ص ٢ـ٤ ، احمد راسم ، رسملي وخريطة لي عثمانلي تلريخي ، ج٤ ، استانبول ١٣٣٥ ، هامش ص ١٨٦٥ .
وانظر ترجمته باللغة الانكليزية في :

(١٠) شهد مجلس الاحكام العدلية مزيدا من التنظيم في الفترة اللاحقة واصبح يتألف من ثلاثة اقسام يتولى الاول ادارة الامور السلطانية والثاني تنظيم القوانين والاحكام ، والثالث المحاكمات التي يلزم احالتها اليه .
كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، جـ٥ ، ط١ ، الاستانة ١٢٩٤ ، ص٢٠ .

(١١) زفي يهودا هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني ، بيروت ١٩٧٣ ، صـ٤٤ .
وانظر : دائرة المعارف الاسلامية ، مادة (تنظيمات) بقلم كرامرز ٧٨/١٠ .

والمدنية لكافةالرعايا وحقهم في خدمة الدولة • واكثر مـا ورد فيه يتعلق بامتيازات الطوائف غير الاسلامية ومصالحها ، حيث نص على أن مجالس خاصة تقرر تشكيلها في رئاسة الاسقفيات لغرض اعادة النظر في تنظيمات هذه الطوائف بغية أصلاحها بالشـكل الذي يحقق لها الحـرية التامة في ممارسة شعائرها وبناء معابدها ، وانه سـوف يمنع أي تمييز قائم على المذهب أو اللسان أو الجنسية •

كما نص خط التنظيمات على تحديد رواتب لرجال الدين غير المسلمين على أن تمنع « كافة الجوائز والعوائد مهما كانت صورتها الجاري أعطاؤها لهم » • وكفل لكل طائفة حرية انشاء المدارس بشرط أن تتفق في المنهج مع مدارس الدولة، وتكون طرق التدريس وأختيار المعلمين تحت أشراف مجلس المعارف • كذلك نص على ان الدعاوي في القضايا المدنية والجنائية التي تقع بين المسلمين وسائر الملل الغير مسلمة أو بين الاخيرة ، تنظر من قبل محاكم مختلطة، ، أما الدعاوي الخاصة بالاحوال الشخصية والارث فتحال الى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم المختلطة بالنسبة لغير المسلمين • ووعد بالسماح للاجانب بالتملك في الدولة العثمانية بعد الاتفاق الذي سيبرم مع الدول الاجنبية •

وفي الميدان الإقتصادي ، تعهد السلطان حسبما جاء في الخط ، بانهاء استغلال الفلاحين على يد متعهدي الضرائب ، واستبدال نظام الضرائب بالجباية المباشرة وملاءمة الضرائب مـع أحتياجات الإنتاج والتجارة ، ومساعدة الدولة في تطوير المصارف وغيرها من مؤسسات الائتمان[12] •

ويبدو من المباديء التي نص عليها خط التنظيمات ، ومعظمها تتعلق

---

(١٢) انظر نص خط التنظيمات الخيرية في :
مجموعة التنظيمات العثمانية المنشورة باسم « الدستور » ، مجلدا ص ٥ــ١٠ ومحمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٢٥٦ــ٢٦٠.
وانظر ترجمته باللغة الانكليزية في :

كما ذكرنا بامتيازات الطوائف غير الاسلامية ومصالحها ، ان السلطان عبدالمجيد اصدر الخط ارضاء للدولتين الاوربيتين الحليفتين ـ بريطانيا وفرنسا ـ ان لم يكن بتوجيه منهما . بعد ان وقفت كلاهما الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا ، في الحرب المعروفة بالقرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦) فكان الخط الثمن الذي أراد السلطان أن يدفعه لهما . ومما يؤكد هذا الاعتقاد ان المادة التاسعة من معاهدة باريس (٣٠ آذار ١٨٥٦) نصت على ما يلي : « سلطان الدولة العثمانية لعنايته بخير رعاياه جميعا قد تفضل باصدار منشور غايته أصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم بقطع النظر عن اختلافهم في الاديان والجنس وأخذ في ذمته مقصده الخيري نحو النصارى القاطنين في بلاده وحيث كان من رغبته أن يبدي الان شهادة جديدة على نيته في ذلك ، عزم على أن يطالع الدول المتعاهدة ، بذلك المنشور الصادر عن طيب نفس منه ، فتتلقى الدول المشار اليها هذه المطالعة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة »[١٣] .

ومهما يكن من أمر ، فان مبادىء خطي كلخانة والتنظيمات التي تهدف الى ارساء الدولة على اساس قانوني وفكري جديد ، لم تأخذ طريقها الى التطبيق العملي الا ببطء شديد ويمكن ان يعزى ذلك الى عدم توفر الظروف الموضوعية التي تمكن من فاعليتها والتي ترتبط اساسا بأجهزة الحكم والادارة ، حيث كانت تفتقر الى الكفاءة والنزاهة بدرجة كبيرة ، فهي لم يطرأ عليها تغيير أو تبديل ذا قيمة منذ عدة قرون . لذلك كان من الصعب أن تتأقلم مع التنظيمات الجديدة[١٤] ، التي كانت هي الاخرى غير واضحة في الاذهان بشكل كاف ، بسبب عدم تعريف الناس

---

(١٣) عن حرب القرم ومواد معاهدة باريس ، انظر :
فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ـ٢٨٢ .

(١٤) عبدالعزيز عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سورية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٢٥ .

بها[١٥] ، فلا بد والحالة هذه أن يعترض تطبيقها صعاب جمة خلال فترة الانتقال من الاساليب القديمة الى الاساليب الجديدة • يضاف الى ذلك أن بعض رجال الدين لم يقروا التغييرات التي تتعلق بالمهمات المدنية الموكولة الى القضاة والائمة سابقا باعتبارها تهدف الى تقليص سلطاتهم • لذلك فان التنظيمات « أصطدمت بمقاومة من قبل المعارضين لها مبدئيا ، ومن قبل أولئك الذين رأوا فيها خطرا على نفوذهم السياسي والاجتماعي »[١٦] • ويحاول أحد أبرز رجال الاصلاح في القرن التاسع عشر ، وهو خيرالدين التونسي[١٧]، ان يحلل اسباب المقاومة التي لقيتها ، فيرى أنها ترد الى سببين رئيسيين الاول هو ضرب هذه التنظيمات لبعض الاحتكارات ، فكان من الطبيعي ان يحاول « العمال » القائمون على تلك الاحتكارات بتحريض « العامة » ضدها وخاصة في الجهات النائية من البلاد « ذلك أن عمال تلك الجهات وغيرهم ممن له فائدة في التصرف بلا قيد ولا أحتساب ، لما تيقنوا ان أجراء الادارة والاحكام على مقتضى التنظيمات مما يخل بفوائدهم الشخصية دسوا للعامة من قول الزور والغش ما ينفرهم منها ، مثل قولهم هذا شرع جديد مخالف لشريعة الاسلام » • والسبب الثاني النفوذ الاجنبي الذي كان يستشري في البلاد وخاصة في الولايات البعيدة ، والذي كان — في حقيقة الامر — لا يريد للدولة العثمانية أن تصلح أمورها وتستعد للنهوض مرة أخرى • وان الدول الاوربية تلجأ الى سياسات متناقضة تتحدد على ضوء مصالحها اكثر مما تتحدد على ضوء

(١٥) عبدالعزيز نوار ، تاريخ العراق الحديث ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٤٨—٤٩ .

(١٦) البرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ١٠٩ .

(١٧) شغل خيرالدين مناصب عديدة في تونس والعثمانية حيث أصبح رئيسا لوزراء تونس في الفترة الممتدة من سنة ١٨٧٣ حتى سنة ١٨٧٧ أتيحت له خلالها الفرصة لتطبيق برنامجه الاصلاحي وقد عرف باسم «أبو النهضة» وفي سنة ١٨٧٨ عين صدرا أعظما وكانت وفاته بالاستانة سنة ١٨٨٩ .

مبادىء الحرية والعدالة[١٨] .

ومما تجدر الاشـارة اليه ، ان العاصمة العثمانية شـهدت آنذاك مناقشـات حاميـة الوطيـس حـول موضـوع التنظيمـات ومـدى شـرعيتها او عـدم شـرعيتها . فلقـد كـان مـن اهـم ما جوبهت به الادعاء بأنها شـرع جديد مخالـف لشريعـة الاسـلام . مما جعل رجال الاصلاح يجندون خيرة العلمـاء مـن رجال الديـن للـرد على ذلك ، وقد أوضح هؤلاء « ان تلك التنظيمات ليست خارجة عن النهج الشرعي وما هي الا ضبط للسياسات الشرعية التي كانت أهملت . وان الداعي اليها ليس الا تحسين ادارة المملكة وحفظ حقوق الامة في النفس والعرض والمال وكف الايدي الجائرة من الولاة ، ونحو ذلك من المصالح»[١٩] .

ونتيجة لما تقدم تعرضت حركة الاصلاح لنكسات عديدة ، واستمرت الدول الاوربية تتدخل في شؤون الدولة العثمانية « حتى خيل للمتأمل ان سفراء الدول بالاستانة صاروا شركاء لوزراء الدولة في جميع الاعمال »[٢٠] . وقد طلبت في سنة ١٨٥٩ اخبارها بسير الامور في الولايات الاوربية[٢١] .

ومع ذلك ، ينبغي أن لا نستهين بالنجاح ألذي أحرزته الاصلاحات ،

---

(١٨) خيرالدين التونسي ، أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ، تونس ١٩٧٢ ، ص ١٤١ .

وانظر ايضا : مقدمة كتاب اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٧٥ـ٧٦ .

والجدير بالذكر ان خيرالدين التونسي كان قد اصدر كتابه سنة ١٨٦٧ ويعد « اقوم المسالك » احد الوثائق القليلة الهامة التي كتبها مفكر سياسي باللغة العربية في القرن الماضي . وقد ترجمت مقدمة الكتاب الى الفرنسية تحت اشراف خيرالدين نفسه ، ونشرت بعد سنة واحدة من صدور الطبعة العربية . ولما كانت المقدمة تمثل اهم ما في الكتاب فقد اعيد نشرها ، دون سائر الكتاب ، في الاستانة ١٨٧٦ .

(١٩) التونسي ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ ومقدمة اقوم المسالك ، ص٧٤ ، ٧٨ .

(٢٠) محمد فريد ، تاريخ الدولية العلية العثمانية ، ص ٢٨٣ .

(٢١) دائرة المعارف الاسلامية ، مادة (تنظيمات) بقلم كرامرز ٨١/١٠ .

حيث تقدمت في حقول معينة بداية صلبة للتقـــدم ، أو على الاقل مهدت الطريق لمجهودات أكثر فعالية فيما بعد • وقد صدرت مجموعة من القوانين كان لها تأثيرها في تنفيذ عملية الاصلاح • وتجلى ذلك في أصدار المجموعة التجارية سنة ١٨٥٠ ، ومجمــوعة قوانين الاراضي في ١٨٥٨ و ١٨٦١ ، والمجموعة التجارية البحرية في ١٨٦٣ ـــ ١٨٦٤ • وأستمر صدور سلسلة من التقنينات التي لعبت دورا كبيرا في تعميم القانون وفي تضييق مجـــال الممارسة التحكمية للسلطة من جانب القضاة والموظفين • وفي هذا المجال شكلت لجنة لتقنين القانون المدني للدولة مع مراعاة احتياجات العصـــر ، أنتهت من وضع تقريرها في أول نيسان ١٨٦٩ ، وأصبح ما توصلتاليه اساسا لمجموعة مدنية جديدة صيغت في (١٨٥١) مادة وأطلق عليها أسم « مجلة الاحكام العدلية »[٢٢] • كما جرت أصلاحات في ادارة الولايات ، وصدر نظام خاص بهذا الشأن في ٨ تشرين الثاني ١٨٦٤ ، وأكمل ســـنة ١٨٧١ بنظام آخر هو « نظام ادارة الولايات العمومية »[٢٣] الذي استمر حتى ســـــنة ١٩١٨ •

وكانت الدولة تهدف من وراء ذلك ، جعل الولايات محكومة مـــن قبلها حكما أوثق وأضبط • حيث حرصت في هذين النظامين على بســـط الحكم المركزى في الولايات ، وتأكيد خضوعها لها ، وتنظيم ادارتها على نحو يكفل للدولة الهيمنة على كل فروع العمل الحكومي بها • كذلك قامت بتطبيق ما جاء في خط كلخانة بخصوص نظام التجنيد الاجباري ، الذي ترتب عليه الغاء نظام الاقطاعات العسكرية الغاء تاما واختفت مساوئه • وصدر قانون خاص بذلك يعرف (بقانون أخذ العسكر) في سنة ١٨٨٦ بموجبه زيدت مدة الخدمة العسكرية الى عشرين سنة بعد أن كانت مـــن

---

(٢٢) انظر : سليمان البستاني ، عبرة وذكـــرى أو الدولة العثمانية قبـــل الدستور وبعده ، تحقيق خالد زيادة ، بيروت ، ١٩٧٨،ص ٨٣ وهرشلاغ، ص ٤٥ــ٤٧ وعبدالعزيز عوض ، ص ١٢٠ ، ١٢٩ .

(٢٣) الدستور ، مجلد ١ ، ص ٣٨٢ ، ٣٩٧ .

(٤ ــ ٥) سنوات[٢٤] •

وأجرت الدولة أصلاحات في طرق جباية الضرائب وتنظيمها ، باصدار سلسلة من القوانين والانظمة الضـريبية في الفترة (١٨٥٥ ــ ١٨٦٤) وحرصت على التقليل ما أمكن من مساويء نظام الالتزام ، وأبطلت عادة مصادرة الاموال ، كما الغيت الضرائب غير الرســمية • وكان السلاطين والولاة قد تفننوا في فرض الضرائب والرسوم قبل عصر التنظيمات ، حتى بلغ عددها في بعض العهود سبعا وتسعين ضريبة ورسما[٢٥] • وبخصوص الطوائف غير الاسلامية ، فان الدولة أهتمت بتنظيم العلاقات بين هــذه الطوائف ، وأصدرت أنظمة خاصـــة بكل منها ، ومنحتها بموجب قانون الولايات (١٨٦٤) حق التمثيل في مجالس دعاوي الاقضية ومجالس تمييز الالوية وديوان تمييز الولاية • وصدر في سنة ١٨٦٩ قانون يعطي الاجانب الحق في تملك العقار ، على أن يتم ذلك بدون شــروط من قبل الاجنبيء وأن يتقبل كذلك أنظمة الدولة العثمانية في الحاضر والمستقبل والتي تتعلق بموضوع ملكيته ، وأوضـــح القانون بأنه يلزم مراجعـــة محاكم الدولة بخصوص دعاوي الاملاك ، ولا علاقة لقناصل الدول بهذه الدعاوي ، كما نصت المادة الخامسة منه على ما يلي : « كل أجنبي توافق دولته المتبوعة الصورالتنظيمية المكلفة من طرف الدولة العلية في اجراء حق الاستملاك يستفيد من فوائد أحكام هذا القانون »[٢٦] •

وقد أستمرت الدولة العثمانية في أصدار اللوائح التنظيمية ، حيث شهدت نهاية سبعينات القرن التاسع عشر وثمانيناته العديد من التشريعات في المجالات كافة • غير أن حالة الحرب شبه المستمرة التي وجدت الدولة

---

(٢٤) عوض ، ص ١٤٨ ، ١٥٢ •
وانظر : الحصري ، ص ٢٥١ •
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ •
(٢٦) نص القانون في :
كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، جـ٥ ، ص ١٤٧ــ١٤٩ •

نفسها فيها في تلك الفترة ، ونظام الامتيازات الاجنبية ، وأرتفاع الديون العثمانية ، حرم التنظيمات من فعاليتها .

ومما تجدر الاشارة اليه أن نظام الامتيازات الاجنبيـــة فتح أبواب الدولة العثمانيـــة على مصاريعهـــا لتغلغل النفـــوذ الآجنبي في الميادين الاقتصادية والسياسية . كما أن اعتماد الدولـــة المتزايد على القروض الخارجية لتمويل انفاقها أدى الى أفلاسها وتشكيل الهيئة الدولية المعروفة « بادارة الدين العثماني العام » ، بمقتضى القانون الصادر في العشرين مـــن كانـــون الاول ١٨٨١[٢٧] .

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بان الفترة التي عاصرت التنظيمات كانت فترة أضطراب شديد ، وان عملية الاصلاح الاداري جاءت متأخرة ، ناهيك عن الهوة السحيقة بين مفاهيـــم القوانين الاصلاحية وبين واقع الدولة العثمانيـــة التي كانت في كيانها مـــن مواطن الضعف ما أدى الى نهايتـــه المنطقيـــة المحتـــومة .

---

(٢٧) للتفاصيل ، أنظر :
هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي ، ص ٥٨ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٥ــ٨٦ .
وكانت ادارة الدين العثماني العام ، مقرها القسطنطينية ، تضـــم ممثلين لبريطانيا وهولندا (ممثل واحد مشترك) وفرنسا والمانيا والنمسا وايطاليا والدولة العثمانية (كان لديها دائنون مـــن بين رعاياها ايضا) والمصرف الامبراطوري العثماني الذي كان مولا بالرأسمال الاجنبي .